مواطنون يتحدثون لـ « الثورة » :

الحوار الوطني هو المخرج الوحيد لتجاوز الأزمة الراهنة

■ .. مع دخول الأزمة الراهنة شهرها الثالث في بلادنا، وما نتج عنها من تداعيات خطيرة.. والتي في حالة استمرارها فإنها لا شك تنذر بالانزلاق نحو المجهول.. حرصت صحيفة «الثورة» على استطلاع آراء المواطنين وإشراكهم في إيجاد المعالجات والحلول الموضوعية المطلوبة للخروج من هذه الأزمة بسلام وأمان.. وبما يضمن لليمن أرضاً وشعباً الأمن والاستقرار ، وذلك من خلال إجراء لقاءات صحفية مباشرة مع كافة شرائح المجتمع اليمني في مختلف محافظات الوطن الذين استطلعنا آرائهم حول:

- رؤيتهم للأزمة الراهنة وتداعياتها على اليمن أرضاً وشعباً؟

- الطرق والوسائل التي يرونها مناسبة لتجنيب الوطن مخاطر الفتن وتداعياتها غير المحمودة؟

رأيهم في العناد السياسي.. لا سيما بعد طرح فخامة الأخ/الرئيس العديد من المبادرات الهادفة إلى إجراء إصلاحات جذرية .. وإلى أين يقود هذا العناد؟

وفي ما يلي حصيلة آراء ننشرها في حلقات.. حيث ننشر اليوم آراء عدد من المواطنين في محافظة «إب».

لقاءات/محمد الرعوي

- تحكيم العقل وتغليب المنطق والحكمة هو السبيل الوحيد لتجنيب الوطن مخاطر الفتنة

- الحوار هو السبيل الأمثل الذي يغلب مصلحة الوطن فوق كل المصالح

تجاوز المنطق

● **الأخ/الدكتور محمد الجوفي:**

– إن الأزمة السياسية الراهنة التي تعصف بأبناء الشعب اليمني العظيم سابقة ديمقراطية خطيرة تنذر بمخاطر وشيكة قد تلحق الأذى والضرر بأمن الوطن واستقرار شعبه، ناهيك عن تهديدها للأمن والسلام الاجتماعي ليس في إطار الساحة اليمنية فحسب، بل قد تطاول دول الجوار من خلال تداعياتها الخطيرة، خصوصاً في ظل استمرار أحزاب اللقاء المشترك في التعنت والرفض لمبدأ الحوار والبحث عن الحلول التي من شأنها تغليب مصلحة الوطن على المصالح الحزبية والأيدلوجية الضيقة.

قد يرى البعض بأن الأزمة السياسية الراهنة التي صودرت إلى وطننا الآمن المستقر وأصبحت هاجس خوف وقلق يقض مضاجع أبناء الشعب اليمني، تعكس مستوى حضارياً للممارسة الديمقراطية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة اليمنية.. إلا أن ما أفضت إليه من خطاب سياسي كاسر وما حملته العديد من الشعارات والعبارات من دلالات عدوانية حاقدة، إنما يعد تجاوزاً للمنطق الديمقراطي في حدوده الدنيا..

فالتعنت والرفض تجاه أي مبادرة سياسية من قبل فخامة رئيس الجمهورية/علي عبدالله صالح وما تحمله ضمناً من الانتقال السلس والمنظم للسلطة في سياق الأطر الدستورية والمشروعية.. إنما يأتي محاولة للانقضاض على السلطة بأي طريقة كانت.. وكأن الظروف التي تمر بها الأمة العربية وبلادنا جزء منها إنما هي الفرصة الوحيدة والسانحة للوصول إلى السلطة ليس إلا..

ولعلنا بهذا السياق نؤكد على أن المواطن اليمني أصبح ينظر إلى الأزمة السياسية في اليمن بأنها مؤامرة حاقدة للعبث بمقدرات الوطن ومكتسباته .. سيما وأن الممارسات السياسية في ساحات الاعتصامات والاحتجاجات قد طالت منظومة القيم الديمقراطية والحضارية والإنسانية التي تتسم بها المواطنة اليمنية..

– فإحداث الضوضاء والإزعاج في الساحات العامة والشوارع والأحياء ومحاولة الاعتداء على مؤسسات الدولة ومرافقها الخدمية التي تعد مكتسبات وطنية وتاريخية لأبناء الشعب اليمني.. والضغط بأسلوب الترهيب والترغيب على أبنائنا طلبة المدارس والكليات والجامعات ، إنما يعد خرقاً صارخاً وتجاوزاً فاضحاً لقيم الديمقراطية التي من خلال تحترم حقوق الآخرين على مختلف مستوياتهم العمرية والاجتماعية .

وإذا ما استمرت الأزمة السياسية الراهنة في بلادنا في التداعي من خلال إغلاق مبدأ الحوار من قبل إخواننا في المعارضة.. فإن ذلك قد يؤدي بالأزمة إلى تداعيات تجعل أبناء الشعب اليمني فرقاء تجاه مصير مجهول.. الأمر الذي يكرس الانتماء القبلي والمناطقي والمذهبي تجاه وطن مجزأ لا سمح الله.

تحكيم العقل

– وعن الطرق والوسائل المناسبة لاحترام الدستور والقانون وبما يكفل تجنيب الوطن مخاطر الفتنة قال:

– إن تحكيم العقل وتغليب المنطق والحكمة هو السبيل الوحيد لتجنيب الوطن مخاطر الفتنة وتداعياتها لاسمح الله وهنا ما ينبغي أن يتحلى به ويحتكم إليه إخواننا في أحزاب اللقاء المشترك لكن الغريب في الأمر ومنذ شهرين تقريباً غياب الحكمة بين العقلاء من أجل اليمن والذين وصفهم رسولنا الكريم «محمد صلى الله عليه وآله وسلم» بأن الإيمان يمان والحكمة يمانية فالحكمة في أي موقف خلافي كان.. إنما تمثل المنهاج والطرق الصحيح لحياة آمنة مستقرة تكفل العيش الكريم للأفراد والجماعات شعوباً وقبائل شعب يسوده المحبة والتآلف والإيثار والتعايش الكريم، الأمر الذي يتحقق من خلاله آمالهم وطموحاتهم فبالحكمة تترسخ القيم والمثل والمبادئ المجتمعية والحضارية الإنسانية التي تربى عليها المواطن اليمني وأتصف بها بين شعوب بلدان العالم.

ومتى ما تغيبت الحكمة والمنطق والعقل فإن القوانين والتشريعات الرسمية التي كفلها الدستور تمثل أطراً مشروعة تحفظ وتحمي الحقوق المدنية للفرد والجماعة، للأنظمة والحكومات.. وهي لذلك وسائل وضوابط رادعة ينحني تحت سقفها الجميع حكاماً ومحكومين.. ومن خلالها تمارس السلطة الرسمية صلاحياتها، وفي سياقها يتم التداول السلمي للسلطة في أي بلد كان.

وبالتالي فإن الدستور والقانون هما المعياران اللذان تستقيم من خلالهما الحياة المدنية وتنظم العلاقات بين الفرد والسلطة وبين السلطة والشعب في كل البلدان وبهذا الصدد فإننا ندعوا الله تعالى أن يحفظ بلادنا وطننا أرضاً وشعباً وقيادة سياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح وأن يجنب بلادنا كل مكروه أنه الرحيم بعباده.

السبيل الأمثل

● **الشيخ/طلال الحميري:**

–إن الأزمة التي تمر بها بلادنا كجزء من البلدان العربية التي لا تزال إلى الآن تتجرع مرارة الاضطرابات والانقسامات والفوضى المتزايدة خصوصاً تلك البلدان التي سقطت أنظمتها وأصبحت تعيش مستقبلاً مجهولاً ومصيراً مرتقباً.. وهنا وإن كانت تلك الأنظمة قد تسمى بالظالمة فهي خير من فتنة دائمة.. كما قال عمرو بن العاص رضي الله عنه إمام غشوم خير من فتنة تدوم» وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله «ستون سنة بحكم ظالم خير من يوم بغير حاكم» وفي الحديث النبوي » إن الله لا ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» وغيرها من الأحاديث والآثار التي تؤكد جميعها على ضرورة وجود الحاكم لما ينتج عن غيابه من إشاعة الفوضى وإقلاق السكينة وسفك الدماء.

ومن المعلوم أن بلدنا شعب قبلي ومسلح فإذا انفرط العقد لا سمح الله– تبعثرت الأمة وتفرقت الكلمة وتمزقت اللحمة اليمنية الواحدة وهذا ما يريد أن يناله أعدائنا في الداخل أو الخارج.

وأني هنا لاقف موقف الحيرة وأتساءل : ما بال الشعوب العربية ثارت وأنقلبت على أنظمتها دون غيرها؟ أترك لك أخي القارئ الكريم الجواب لنفكر جميعاً بعين العقل والبصيرة مدى تربص أعداءنا بنا وكأن ذلك الأمر دبر بليل كيد بنا وبشعوبنا والنيل من مكتسباتنا ومقدراتنا وهنا فإن العقل والحكمة والمنطق هو السبيل الأمثل للنجاة والنجاح فالتعقل التعقل والحكمة يا أهل الإيمان والحكمة.

ضمان سلامة الوطن

● **الأخ/عبدالناصر راجح:**

– إن من الحلول والأساليب الحكيمة التي تضمن احترام الدستور والقانون وتجنيب الوطن مغبة الفتنة.

– هناك العديد من الحلول والوسائل الحكيمة لضمان سلامة الوطن من ويلات الفتن ومنها ومن جهة نظري عقد اجتماع فوري وعاجل لأهل الحل والعقد «من العلماء والحكماء» للبت في تداعيات الفتنة وإيجاد خطوات موفقة للتوفيق بين الموالاة والمعارضة تجنباً للكارثة لا سمح الله– ومن الخطوات الواجب القيام بها هي :

يتوجب علينا جميعاً القيام بواجبنا تجاه وطننا وديننا العالم من منبره وموقعه بتوجيه النصح والإرشاد والقاضي بحكمه وعدله والطبيب بطبه وأمانته والمعلم والكاتب والجندي والمواطن ونحو ذلك كل يدلوا بدلوه حسب مهامه وواجباته كما يتوجب على الجميع تغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة والشعور بالأمانة والمسئولية.

● كما يتوجب على الجميع التمسك بالشريعة الإسلامية عقيدة وحكماً وعبادة ومعاملة وسلوكاً وأخلاقاً والسعي في إصلاح النفس أولاً بقوله تعالى «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» وإقبالاً على الله بتوبة وإنابة وتضرع ومحبة وتعظيم.

– ومن الحلول السعي نحو تحقيق مطالب الشباب ما أمكن وإيجاد فرص التوظيف والحد من البطالة بشكل فوري وجاد– إضافة إلى تشكيل لجان شرعية لمكافحة الفساد والمفسدين بإتخاذ الإجراءات الرادعة بدون تحفظ.

– كما يتوجب إعداد وتشكيل هيئة لكبار علماء اليمن من أهل السنة والجماعة المتجردين من الحزبية والتعصبات المذهبية والطائفية ويمثلون المرجعية في قضايا الأمة عملاً بقوله تعالى «وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف إذاعوا به ولوردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم» وكذا قوله تعالى «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» .

– كما يتوجب على الإعلام الرسمي والمعارض والمحايد أن يكون هادفاً وأن يؤدي رسالته الإعلامية وبما يحقق مصالح البلاد وفتح مجالات الحوار مع كافة الفئات والتوجهات توصلاً إلى جادة الصواب والوفاق مع توخي المصداقية والحكمة بالتي هي أحسن.

الجميع في سفينة واحدة

● **الأخت/بشرى دماج:**

– عندما يكون الحديث عمن تحب يفيض الخاطر بأصدق الكلام وتعجز الإبجدية عن التعبير وعندما يكون من تحب هو الوطن بكل ما فيه فإنه لا مجال للصمت مطلقاً، فالوطن هو أغلى ما نملك ولا شيء قبل الوطن فنحن هو وهو نحن والوطن رمز الهوية والانتماء ورمز العزة والكرامة لكل مواطن حريص على أن يعم الاستقرار والأمان في ربوع الوطن.

والأزمة السياسية التي تمر بها بلادنا الآن قد تصل بالشعب اليمني على مستوى الأرض والإنسان إلى الهاوية إذا لم يتم التنبه لها والتعامل معها بكل حنكة وتعقل والسعي لما فيه الخير للبلاد والعباد.

خاصة بعد سقوط عدد من الشهداء والجرحى فضلاً عن العديد من أعمال الفوضى والتخريب ولم تنته حدود الأزمة عند هذا الحد فقد طالت الأزمة كافة النواحي الاجتماعية والمجتمعية والاقتصادية بل وحتى على مستوى أفراد الأسرة والجيران والمدرسة والمجتمع فمن الكاسب ومن الخسران فمفهوم الخسارة سيطول الجميع فعندما تراق الدماء وتضيع مصالح البلاد والعباد فنحن جميعاً في سفينة واحدة إذا غرقت فسوف تغرق بالجميع فالمسئولية لا تقع على شخص بعينه ولكن كل يمني هو جزء مهم من أجزاء الوطن وعليه مسئولية تاريخية في الحفاظ على اليمن من كل الفتن ومن كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار هذا البلد الحضاري الذي شهد له النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالحكمة والإيمان والجنوح للسلم.

مصلحة الوطن أولاً

● وعن مواقف العناد التي تشهدها الساحة تقول:

– ونحن مع الشاب كون نزولهم إلى الساحة لإعلان مطالبهم المشروعة حق دستوري وقانوني ولكن ما نشاهده اليوم من عناد النخب والذي يحيط بقرارات مصيرية لهذا البلد الغالي والذي لن يجني حصاده إلا الشعوب التي تدفع دماء ابناءها ثمناً له.

ومزيداً من ضياع للأموال والممتلكات والمصالح العامة والخاصة لذا ندعو الجميع إلى قاعدة «تراجع عن حق ولا تمادي في باطل» ولتكن مصلحة الوطن أولاً وفوق كل شيء لأن العناد سمة من سمات الكفر.

لذا لا بد من السعي للخروج من هذه الأزمة ولا يمكن الخروج من هذه الأزمة إلا بالحوار حتى نستطيع احتوى كافة الآراء ومحاولة إصلاح ذات البين وأرى أنه لا بد من تشكيل حكومة إنقاذ وطني غير منتمية.. ولائها لله وللوطن ومجلس عسكري مستقل وليحفظ الله اليمن أرضاً وإنساناً.

تداعيات خطيرة

● **الأخ/علي عوض معروف :**

– إن النظر إلى الأزمة السياسية الراهنة التي يمر بها الوطن تنحني بالوطن أرضاً وشعباً منحن خطير فكل ما يتضح أن كل الاتجاهات السياسية المتناقضة ربما وجدت وظهرت لهدف مؤقت وعلى كل الأحوال فإن هذا المخاض قد أظهر لنا الوجوه الحقيقية والمتناقضة والمتمترسة خلق الأطياف والفرق السياسية والعجيب أن نرى أن من كانوا على خلافات وشقاق في السابق اتحدوا في اللاحق مما أدى إلى اختلاف الرؤى وتباينها بين أفراد الشعب الواحد حيث ظهرت مؤشرات خطيرة في انضمام وتعصب كل إلى حزبه والتمترس في أرضه وموقعه وما نتمناه أن لا يصير هذا الوطن وإبناؤه إلى إنشقاق وفرقة وتمزق لا سمح الله.

وإن من تداعيات هذه الفتنة الخطيرة إن لم نحكم العقل والمنطق استنزاف خيرات البلاد واستغلال مقدراته تحت إجندة خارجية أو داخلية معادية لهذا البلد وأمنه وفي كل الأحوال فإن من يدفع الثمن هم أبناء هذا الوطن الشرفاء وأجيالهم القادمة الذين ستنصب لعناتهم علينا حتى وإن كنا في قبورنا.

تجنيب الوطن مخاطر الفتنة

– أما الطرق أو الوسائل المناسبة لتجنيب الوطن مخاطر الفتنة وبما يكفل احترام الدستور والقانون.. فإنا أرى أن السبيل الأمثل هو الحوار الذي يغلب مصلحة الوطن فوق كل المصالح للوصول إلى حلول ومقاربات ومما يتوجب علينا جميعاً أن من له تأثير وقدرة في التأثير على أي من الأطراف السياسية فليبادر لأن ذلك إسهام لإنقاذ البلاد في هذا المنعطف الخطر الذي قد لا تحمد عقباه.

وعموماً فالكل مؤمن ومتحمل مسئولية الحفاظ على بلاده ووطنه لأن الوطن وطن الجميع وليس ملكاً لأحد.. وهنا أتساءل أين الدور المتوجب علينا علماء ومثقفين وسياسيين، فالوطن ينتظر أبناؤه الأوفياء المخلصين الذين ينظرون بعين البصيرة وأن ندرك ماذا يجري حولنا من خطر محدق.

لكن ما يتضح جلياً هو الرفض والعناد والمكابرة تجاه كل المبادرات التي قدمها رئيس الجمهورية وهذا الرفض والعناد يتنافى مع مبادئ وقيم أبناء الشعب الداعي إلى السلم والأمن.

فالتنازع بالضرورة يؤدي إلى فشل لا محالة والفشل لا يعني سوى الهلاك والدمار لبيتنا الواحد ووطننا الغالي «اليمن» .

ومن منطلق حبنا لوطننا وأبناءه فرداً فرداً نسأل من الله أن يجنب وطننا كل مكروه ونقول للجميع أن يتقوا الله في هذا الوطن وأن لا يضرموا فيه الحريق.. وأن يتركوا الحسابات الشخصية الضيقة وليتجنب الجميع العناد وركوب الطوفان الذي قد نغرق فيه جميعاً– وما نرى من تهور ومكابرة في الساحة إنما تعزى إلى نظرة البعض الخاطئة الذين يرون في هذه الفتنة والأزمة أنها الفرصة الوحيدة التي لا تعوض لتصفية الحسابات وهنا نقول هذا ليس تفكير النجباء والعقلاء الذين لا زلنا نثق بحكمتهم وعقلانيتهم وحبهم لهذا الوطن وتجنيبه تداعي هذه الأزمة.

احترام الدستور:

● **الأخ/هشام عبدالرحمن الحميري :**

– مما لا شك فيه أن الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد في هذه المرحلة أنها تداعيات كثيرة منها التداعيات التي تؤثر على الأرض والشعب كل على حد سوى الأزمة جعلت من المجتمع اليمني محط أنظار العالم الواقف مع أو ضد وكذلك أثرت هذه الأزمة على جعل المواطن اليمني بحالة من القلق الأمني والاجتماعي الثقافي.. إن أي خلل في المنظم السياسية لأي بلد في العالم يؤدي هذا الحلل إلى إحداث آثار سلبية جداً على عدة جوانب للمجتمع منها التأثير الاقتصادي والأمني التي تظهر آثارها خاصة على المجتمعات في الدول النامية.

– إن احترام الدستور والقوانين لا يمكن أن تكون وليدة لحظة أو يوم إنما نحتاج إلى ثقافة تشمل المجتمع بالكامل عندما يكون المجتمع في مرحلة من الرقي الثقافي من السهل أن يتعامل مع أحداث الواقع تشكل ثقافي مرن يؤدي إلى تطبيق سيادة القانون واحترام سيادة الدستور، والفتنة ليس لها دور بالدستور أو القانون إنما الفتنة لها منظور شرعي وديني أي تحويل القضية الحالية إلى طريق الشرع والقوانين الشرعية المستمدة من القرآن أو السنة النبوية الشريفة أما في نظر القانون والدستور فإن القضية التي تمر بها البلد لها قوانينها التي تشرع مثلاً على المعتدين على حقوق الآخرين أو قتل النفس المحرمة أو انتهاك حرمات الآخرين كل هذه الأمور لها قانون يذكر عقوباتها، أما الفتنة التي تمر بها البلاد فإن دخول الإخوان المسلمين كطرف أساسي في هذه القضية فإنه يبحث عن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تجيز له الخروج عن طاعة ولي الأمر وأيضا لشق العصا وتفريق الأمة هنا نلجأ إلى مسمى الفتنة ولكن بمنظور قانوني فإن القانون هو القانون ليس له ألو أن أو أيام، القاتل يقتل ومن يشق صف الأمة يجب أن يحاكم.. من يقطع الطريق له منظور قانوني وعليه فإن الطرق والوسائل التي يجب أن تتخذها لاحترام ولضمان احترام وتنفيذ القانون هو أن يكون القانون ساريا على كل الأمة وأن أول من يحترم الدستور والقانون هو القائم على تنفيذ القانون الدستور.

– إن أي أزمة في العالم عند دراستها تجد أن أحد الأطراف التي سببت الأزمة تجدها في حالة من العناد لأنها ترى أن الموقف لا يمكن أن يفلت من بين أيديهم لأنها فرصة حتى وإن كانت نتائجه وخيمة وتؤدي إلى دمار أمة دون التفكير لعواقب المهم أن الأمر يؤدي إلى صالحهم.

– بالرغم أن فخامة الرئيس/علي عبدالله صالح قدم المبادرات الأولى والثانية وما قرره العلماء في النقاط الثمان والنقاط الخمس التي طرحها اللقاء المشترك الأخيرة والمبادرة الأخيرة لفخامته إلا أن هذه المبادرات جعلت من اللقاء المشترك الضغط الشعبي والدولي على الرئيس لتنفيذ مطالبهم مستندين على إرادة الشعب كما يقولون وهم يدركون أنهم إذا لم يستغلوا هذه الظروف لن تبقى لهم قائمة لمدة ثلاثين عاماً قادمة، لذا فهم يمكن أن يلجأوا إلى أي وسيلة دموية أو أن يلجأوا إلى العمالة الأجنبية الأمريكية والاوروبية في سبيل تحقيق مشروعهم، لذا أن أي مبادرة هي مرفوضة تماماً لأنها لا تلبي مطلبهم أو مشروعهم الذي بدأوه .